العرب
السبت 2019/07/27
السنة 42 العدد 11420

رؤية سوفتبنك 2 تجذب استثمارات مايكروسوفت وأبل

ترجيح انضمام الرياض وأبوظبي أكبر مستثمرتي الصندوق الأول

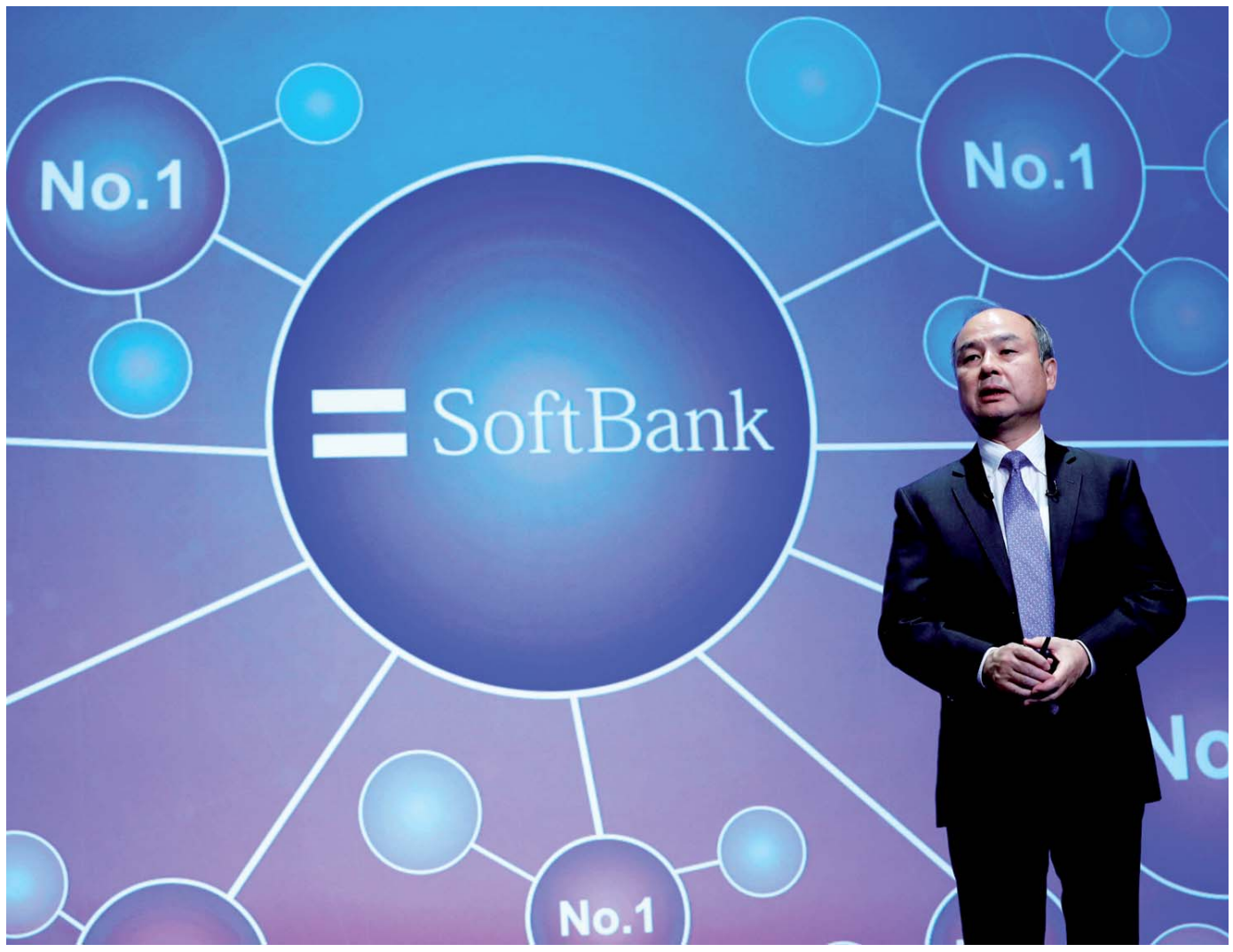

تناسل نجاحات صندوق رؤية سوفتبنك الأول

كشفت مجموعة سوفتبنك عن ملامح صندوق رؤية 2 للاستثمار في التكنولوجيا المستقبلية بمشاركة مايكروسوفت وأبل، وسط تكهنات لانضمام صناديق الثروة السيادية في السعودية وأبوظبي، التي ساهمت بنسبة 60 بالمئة من استثمارات الصندوق الأول.

أكدت مجموعة سوفتبنك اليابانية أمس أنها حصلت على تعهدات من مايكروسوفت ومستثمرين آخرين بنحو 108 مليارات دولار لإنشاء صندوق رؤية 2 الذي يهدف إلى الاستثمار في شركات التكنولوجيا.

وقالت المجموعة اليابانية في بيان إنها تعتزم استثمار 38 مليار دولار في الصندوق، وإن من بين الشركات الأخرى التي تخطط للمشاركة في الصندوق، شركتا أبل وهون هاي التايوانية للصناعات الدقيقة (فوكسكون) وكلاهما من المستثمرين في صندوق رؤية سوفت بنك الأول.

ولم تصدر حتى الآن أي إشارة إلى مشاركة صناديق الثروة السيادية في السعودية وأبوظبي، التي كانت حجر الزاوية في الصندوق الأول وساهمت بنسبة 60 بالمئة من استثماراته البالغة نحو 100 مليار دولار.

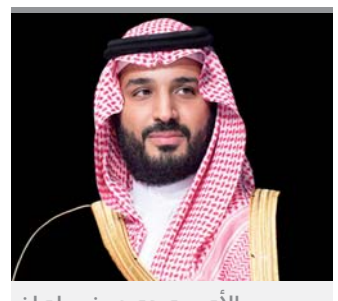

الأمير محمد بن سلمان

صندوق الاستثمارات العامة مستعد لاستثمار 45 مليار دولار أخرى في صندوق سوفتبنك الجديد

كما لم تصدر إشارة إلى مشاركة المساهم السابق بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس، لكن سوفتبنك تركت الباب مفتوحا لانضمام تلك الأطراف بإعلان أنها تواصل إجراء محادثات مع مستثمرين محتملين وتتوقع نمو رأس المال المنتظر للصندوق.

ويرجّح محللون انضمام الرياض وأبوظبي إلى الصندوق الجديد في ظل العلاقة الوطيدة مع إدارته، ووجود خطط للكثير من المشاريع المشتركة.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قد ذكر في أكتوبر الماضي أن الرياض مستعدة لتقديم تعهد بمبلغ آخر بقيمة 45 مليار دولار عبر صندوق الاستثمارات العامة، وهو حجم استثماراتها في الصندوق الأول.

وقال لوكالة بلومبرغ إنه "دون صندوق الاستثمارات العامة، لم يكن ليوجد صندوق رؤية سوفتبنك" الأول، الذي ساهمت أبوظبي فيه بنحو 15 مليار دولار. كما جرى الحديث عن مساهمة الصندوق السيادي البحريني.

وكان الرئيس التنفيذي لمجموعة سوفتبنك ماسايوشي سون قد أعلن عن أن المجموعة والصناديق التي تشرف عليها تخطط للاستثمار في مشروع مدينة نيوم السعودية، وهي مدينة مستقبلية تسعى إلى جذب استثمارات بقيمة نصف تريليون دولار.

وأعلنت الرياض في العام الماضي خطة بعيدة المدى بمشاركة سوفتبنك لتطوير مشروع لاستغلال الطاقة الشمسية بهدف إنتاج 200 غيغاواط من الكهرباء بحلول 2030.

وتراهن الرياض في تحالفها مع سوفتبنك على مساهمتها في استراتيجية التحول الاقتصادي، التي يقودها الأمير محمد بن سلمان، والتي تركز على تحديث الاقتصاد من خلال جذب المشاريع التكنولوجية المتقدمة لتنويع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على عوائد صادرات النفط.

وقال مصدر مطّلع إن المناقشات بين مجموعة سوفتبنك وصندوق الاستثمارات العامة مستمرة، لكن السعوديين سوف ينتظرون تقديم عرض رسمي قبل اتخاذ قرار بشأن الاستثمار في الصندوق الجديد.

ونقلت وكالة رويترز عن متحدثة باسم شركة مبادلة للاستثمار، المملوكة لحكومة أبوظبي قولها إن الشركة لا تزال تدرس استثمارا محتملا في صندوق رؤية 2.

وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأربعاء الماضي أن مجموعة غولدمان ساكس سوف تستثمر في الصندوق.

وتشير قاعدة المستثمرين في الصندوق الثاني إلى التنوع في مصادر التمويل بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط التي قدّمت معظم رأس المال الخارجي للصندوق الأول البالغ حجمه 100 مليار دولار. وتروّج مجموعة سوفتبنك لعوائد تفوق المتوسط السائد في قطاع التكنولوجيا، مع وجود مؤسسات مالية يابانية غنية بالسيولة وصندوق ثروة سيادي مملوك لدولة كازاخستان بين المشاركين.

وكانت سوفتبنك قد ذكرت في مايو الماضي أن الصندوق الأول حقق عائدا داخليا بنسبة 45 بالمئة للمستثمرين في أسهمها العادية، أو 29 بالمئة حين يتم ضم الأسهم الممتازة المشابهة للدين، رغم أن تلك المكاسب تظل في الأغلب نظرية لعدم تقييم الأصول التي تم الاستثمار فيها وعد إدراجها في أسواق المال.

وقالت سوفتبنك أمس إن المشاركين الآخرين في الصندوق الثاني سيكون من بينهم ناشونال انفستمنت كوربوريشن أوف ناشونال بنك أوف كازاخستان، وبنك ستاندرد تشارترد، وأطراف لم تفصح عنها من تايوان ومديرو الصندوق ذاته.

ويظهر بيان سوفتبنك أن الصندوق يحصل على الدعم بصفة عامة من القطاع المالي الياباني بما في ذلك وحدات لثلاثة بنوك كبرى هي مجموعة ميتسوبيشي يو.أف.جيه المالية ومجموعة سوميتومو ميتسوي المالية ومجموعة ميزوهو المالية.

وقالت سوفتبنك إن مجموعة دايوا سيكيوريتيز وداي-إيتشي لايف هولدينغز وسوميتومو ميتسوي تراست هولدنجز وقّعت أيضا مذكرة تفاهم.

ولم تفصح المجموعة اليابانية عن الهيكل المالي للصندوق وقيمة مساهمة كل مستثمر، وما إذا كان المستثمرون سيقدمون دعما من خلال ديون أو رأسمال. ونسبت رويترز إلى متحدثة باسم ستاندرد تشارترد قولها إن البنك سوف يشارك في الصندوق كمستثمر بالدين.

وأكدت سوفتبنك في بيانها أن "هدف الصندوق هو تسهيل التسريع المتواصل لثورة الذكاء الاصطناعي عبر الاستثمار في شركات رائدة مدرجة في أسواق المال وتحقق نموا يستند إلى التكنولوجيا".

ويستخدم ماسايوشي سون الذكاء الاصطناعي كمصطلح يضم مجموعة واسعة من القطاعات لوصف المحفظة الاستثمارية لرؤية سوفتبنك، التي تتسم بأنشطة متنوعة من تطبيقات حجز سيارات الأجرة إلى القيادة الذاتية والتأمين والرعاية الصحية.

ولم تقدّم سوفتبنك تفاصيل ملموسة بشأن نوعية الاستثمارات التي تستهدفها، لكنها قالت إن مسؤولا تنفيذيا كبيرا في أحد البنوك اليابانية المدرجة سوف يشارك في الصندوق الجديد.

وجرى إطلاق صندوق رؤية الأول قبل عامين مع دعم بقيمة 60 مليار دولار من صندوقي الثروة السيادية في السعودية وأبوظبي. واستثمر الصندوق بالفعل معظم رأسماله من خلال استثمارات في أكثر من 80 شركة تكنولوجية ناشئة في مرحلة شبه نهائية لتطوير منتجاتها.

ولم تذكر سوفتبنك تفاصيل بشأن الطريقة التي ستمول بها مساهمتها البالغة 38 مليار دولار في الصندوق الجديد.

60

مليار دولار حجم استثمار صناديق السعودية وأبوظبي السيادية في صندوق سوفتبنك الأول

وقال دان بيكر المحلل لدى مورنينغ ستار إنه في ظل كون الشركة العملاقة غير مضطرة لوضع كل المال فورا، فإن العوائد من صندوق رؤية الأول ربما تتم إعادة استثمارها في الصندوق الجديد.

ومن المتوقع أن تعتمد تلك الاستراتيجية على مواصلة الصندوق الأول تقديم عوائد قوية، في الوقت الذي ينتقل فيه من اختيار شركات ناشئة واعدة للاستثمار فيها إلى إدارة محفظة من الشركات المدرجة أو التي تتجه صوب الإدراج في الأسواق المالية العالمية.

وكان صندوق رؤية سوفتبنك قد وضع في مارس من العام الماضي أول استثماراته في شركة أي.آر.أم البريطانية للرقائق الالكترونية المتقدمة، التي سبق أن استحوذت عليها سوفتبنك مقابل نحو 32 مليار دولار.

وذكر ماسايوشي سون أن هناك نحو 500 من الرقائق التي تصنعها أي.آر.أم موجودة في جميع السيارات المتصلة بشبكة الانترنت. وتوقع أن تصبح الشركة من أهم شركات إنتاج الرقائق الالكترونية في العالم.

وأوضح أن ترجيح تفوق الآلات في ذكائها على البشر هو السبب وراء تخصيص مجموعة سوفتبنك صندوقا استثماريا في التكنولوجيا المستقبلية.

اقتصاد موريتانيا يظهر زخم نمو متسارع

أكدت الحكومة الموريتانية أن اقتصاد البلاد بدأت تظهر عليه علامات التعافي وهو يسير بنسق متسارع باتجاه الاستقرار بعد سنوات من الركود، وذلك بفضل تطبيق سياسات جديدة الهدف منها تحريك معدلات النمو رغم الإمكانيات المحدودة.

نواكشوط – أشارت أحدث بيانات رسمية في موريتانيا إلى أن الاقتصاد، الذي يعدّ من بين أضعف اقتصادات منطقة المغرب العربي بدأت تظهر عليه علامات التعافي.

وقال وزير الاقتصاد والمالية المختار ولد أجاي خلال مؤتمر صحافي إن "الاقتصاد الموريتاني آخذ في التعافي في نهاية الأشهر الستة الأولى من 2019، وإن معدل النمو من المتوقع أن يصل إلى 6 بالمئة بنهاية العام".

وأوضح الوزير أن التوقعات في بداية السنة هي أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادي الحقيقي بنهاية العام الجاري 6 بالمئة وهو رقم يؤكد التعافي الاقتصادي.

وتعتبر الزراعة من أهم القطاعات التي ساهمت في المؤشرات التي تم الاعتماد عليها، حيث زادت المساحات المزروعة خاصة في مجال المحاصيل المروية والأرز.

وتشير الأرقام إلى أن المساحات المزروعة بلغت 31 ألف هكتار في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا من 16 ألف هكتار قبل ثلاث سنوات.

وسعت موريتانيا، التي تشهد في السنوات الأخيرة تراجعا في معدلات النمو وظروفا طبيعية قاسية تتمثل في الجفاف أثرت سلبا على الأراضي الصالحة للرعي إلى دعم القطاع الحيواني بكل الطرق لتحقيق عوائد إضافية لخزينة الدولة.

وساهمت عوائد الصيد البحري كذلك في انتعاش الاقتصاد الموريتاني بعد أن بلغت مستويات عالية قدرت عند 19.3 مليار أوقية (514 مليون دولار) ارتفاعا من 480 مليون دولار بنهاية 2016.

وارتفعت صادرات الأسماك والمنتجات البحرية الأخرى في النصف الأول من هذا العام نحو 423 ألف طن ارتفاعا من 395 ألف طن بمقارنة سنوية.

وذكر ولد أجاي أن التوقعات كانت بأن تنتج الشركة الوطنية للصناعة والمناجم طيلة العام الحالي 12 مليون طن. وقد وصل الإنتاج فيها في منتصف السنة إلى 6.1 مليون طن.

كما أن شركة تازيازت التي تعمل في إنتاج الذهب زاد إنتاجها في النصف الأول من العام، مقارنة بنفس الفترة مع العام الماضي.

وارتفعت عائدات البلاد من العملة الصعبة من 80 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2016 إلى حوالي 130 مليون دولار في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري.

وعانت موريتانيا خلال السنوات الماضية من أزمة اقتصادية مزمنة جعلها تلجأ مرارا للاقتراض الخارجي، في ظل ركود محركات النموّ، إلى جانب تأثر القطاع الزراعي بظاهرة الجفاف، التي تضرب شمال أفريقيا من سنوات.

المختار ولد أجاي

نتوقع بلوغ النمو 6 بالمئة بنهاية العام ما يؤكد تعافي الاقتصاد

وكان ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، قد قال خلال زيارته لنواكشوط في فبراير العام الماضي، إن "ديون موريتانيا مرتفعة إلى حد كبير وذلك نسبة إلى حجم اقتصادها".

ولإعطاء دفع أكبر للاقتصاد، صادق مجلس الوزراء الخميس الماضي على نقل الصلاحيات الحكومية إلى المجالس الجهوية، التي تم استحداثها في 2017 وتم انتخابها في سبتمبر الماضي.

وأقرّ البرلمان الموريتاني في العام الماضي، خطة جديدة تستهدف تحديد مسار السياسات الاقتصادية للبلاد حتى العام 2030، وتتمحور حول 3 مرتكزات استراتيجية.

الكويت تشتري 67 محطة وقود إسبانية

الكويت - أعلنت شركة البترول الكويتية العالمية (كي.بي.آي) أمس استحواذها على 67 محطة وقود من شركة ساراس إينيرجيا الإسبانية.

وتأتي الخطوة في إطار مساعي الشركة الكويتية المملوكة للدولة إلى تعزيز مكانتها في أوروبا، وتنمية أنشطتها بقطاع التجزئة في الخارج وفقا لخطة استراتيجية مدروسة.

ونسبت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية للرئيس التنفيذي للشركة الشيخ نواف الصباح قوله إن "عملية الاستحواذ الجديدة يزيد محطات الشركة من 10 مملوكة حتى الآن إلى 77 محطة في إسبانيا".

وأكد أن إسبانيا تمثّل مركزا للنموّ ضمن استراتيجية الشركة في أوروبا، وسيرتفع بالتالي عدد محطات الوقود لكي.بي.آي إلى نحو 4700 محطة تحمل شعار كيو ايت في أوروبا.

وتتطلع الشركة الكويتية لتعزيز مكانتها في أوروبا ولاسيما تلك الدول التي تمثّل فيها مركز قوة مثل إيطاليا وبلجيكا وهولندا وكذلك دول شمال غرب أوروبا.

وتطمح الشركة الكويتية إلى مواصلة النمو في الدول التي توفر فرصا واعدة وتكون ضمن إطار استراتيجية الشركة

وأوضح الشيخ نواف إن المحطات الجديدة التي سترفع شعار كيو ايت بحلول ديسمبر المقبل ستوفر خدمة شحن السيارات الكهربائية، وذلك ضمن إطار حرص الشركة على منح الزبائن كافة الخدمات لتزويد سياراتهم بالطاقة.

وقال إن "عددا كبيرا من الزبائن طلبوا أن تكون محطات الشركة مزوّدة بالوقود التقليدي إلى جانب الشحن الكهربائي الذي سيدعم السوق الأساسية التي هي التزويد بالوقود".

وتقوم استراتيجية الشركة الكويتية على ركيزتين أساسيتين تتجسد الأولى في نمو العمليات في أوروبا.

أما الثانية فتتعلق بدعم سياسة تسويق الخام، وكذلك المنتجات البترولية مستقبلا التي ستصدر من المصافي الكويتية بعد اكتمال المشاريع العملاقة.

تعزيز خطط التوسع في أوروبا